مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١١١** (الاستئناف ١)

المعقودة يوم الاثنين، ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٢٥،
نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاموس - غولدمن
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2000/186)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

السيدة آشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على التقرير الذي عممه علينا وأن أشكر أيضا السيد العنابي على الملاحظات التي أوردها وهو يقدم ذلك التقرير. ويوضح تقرير الأمين العام لنا بجلاء التقدم الذي أحرز منذ نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمشاكل القائمة. كما أنه يزودنا باقتراحات من أجل المضي قدما إلى الأمام. ونحن في غاية الامتنان لذلك. كما نود أن نشكر السفير غرينستوك للإحاطة التي قدمها لنا.

لقد عانى شعب سيراليون من فظائع تفوق التصور. ولا يمكن غرس السلام والأمن في سيراليون إلا بمساعدة عملية للمصالحة يصحبها تسريح للمقاتلين وإعادة الإدماج من الناحية العسكرية. ولذلك نتوجه بالشكر إلى من يساعدون على الاضطلاع بهذه العملية الصعبة كما نرحب بتأهب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة في هذا الصدد.

ولا شك أن الحالة الأمنية تبعث على قلق وفدنا. ولا بد من التشديد، في هذا الصدد، على أن من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ عمليات حفظ السلام في إطار ولايات ملائمة على الدوام، وعلى أهمية أن يتكافأ حجم العملية وقوتها مع حجم المشكلة. وفي اعتقادنا أن هذين الأمرين يسيران جنبا إلى جنب. فمن الضروري أن تكون هناك ولاية، ولكن إذا لم يكن حجم القوة مناسبا لها، فإن ذلك سيخلق في حد ذاته مشكلة حينئذ.

وفي رأينا أن ما تشهده المناطق التي تتمتع بتكثيف في دوريات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من تحسن في الحالة الأمنية، له مدلول واسع.

ونحن نفهم من التقرير أن الصراع له تأثير ضخم على القانون والنظام. وإننا نناشد المجتمع الدولي في هذا الصدد، مساعدة سيراليون على تدريب الشرطة فضلا عن توفير المرافق والمعدات الأساسية. والعمل الذي تؤديه البعثة وقوة الشرطة التابعة للكمنولث في هذا المجال جدير بالثناء.

وفي جميع حالات الصراع، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دللت على أنها العملية الأصعب. والواقع ان ذلك لا يتوقف على التزام الأطراف فحسب، وإنما يتوقف أيضا على مدى حجم الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. وبالتالي فإنه ينبغي تقديم المساعدة لبرنامج بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للتخلص من الأسلحة والذخائر والذي سيبدأ عمله عما قريب.

وبالمثل، نُرحب ببرنامج إعادة تأهيل المقاتلين ودمجهم في المجتمع، ونتوجه بالشكر للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على ما قدماه من مساهمة في هذا البرنامج. وأن برامج من هذا القبيل ستشكل حوافز للمقاتلين السابقين من أجل تسليم أسلحتهم، بالرغم من معارضة زعمائهم.

ويشير التقرير بجلاء إلى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشهد تراجعا سببه الجبهة المتحدة الثورية. ونحن بحاجة إلى النظر في الطريقة التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تضاعف من تقدمها في هذا المجال. ومن ثم، وكما يقترح الأمين العام بوضوح في تقريره، فإن من الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة في سيراليون التي لا تزال قائمة إقامة وجود على وجه السرعة لقوات حفظ السلام يمكن التعويل عليه في أنحاء البلاد وذلك لتهيئة مناخ يوفر ظروف من الثقة والأمن من أجل تنفيذ مختلف جوانب عملية السلام. كما يشير التقرير بطريقة واضحة جدا، إلى العقبات التي يواجهها برنامج نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وينبغي أن يحظى هذا البرنامج بالمزيد من الدراسة.

ويرى وفد بلدي أن لدينا فرصة حقيقية للنجاح هنا، ولذا يجب علينا أن نتفادى بكل السبل تكرار تجربتنا في أنغولا فيما يتعلق بنزع أسلحة مقاتلي يونيتا وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وهنا أيضا نرى أنه ينبغي علينا أن نفكر بصورة جماعية إلى حد ما وأن نراعي التجربة الماضية.

ونشير إلى أن حالة حقوق الإنسان تثير قلقا شديدا في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية. ونؤكد على أن مرتكبي أعمال العنف بحق المدنيين وعمال الإغاثة لم يشملهم العفو العام بموجب اتفاق لومي، كما أشار إلى ذلك التقرير. وهنا أيضا نشيد

بالعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، نوافق على الخطوات التي اقترحها الأمين العام. والواقع أن ما يحتاجه إحلال السلام وتثبيت الاستقرار في سيراليون هو نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة مبكرة؛ وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك إنفاذ القوانين في جميع أنحاء البلاد؛ وتحقيق المصالحة الوطنية وإقامة الديمقراطية؛ وتحسين قدرة سيراليون على ضمان أمنها.

وفيما يتعلق بعملية الوفاق الوطني وإقامة الديمقراطية، نؤيد الخطوات التي اقترحها الأمين العام. ونود أن نؤكد على أنه من أجل أن يزدهر الوفاق الوطني وإقامة الديمقراطية في سيراليون، ينبغي لجميع الأطراف، ولا سيما الجبهة المتحدة الثورية أن تتعاون، وينبغي للمجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة في هذا الصدد.

وتؤيد ناميبيا مؤتمر المانحين المقترح والمزمع عقده في لندن في ٢٧ آذار/ مارس من هذا العام، وندعو الجميع إلى الإسهام بسخاء. ونشكر حكومة المملكة المتحدة على هذه المبادرة.

ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد ادينيجي، وبالرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبأفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على العمل الشجاع الذي يضطلعون به في سيراليون.

وأخيرا، نتوجه بشكرنا إلى جميع تلك البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وإننا نوافق أيضا على المقترح الذي يطلب فيه إليكم، سيدي الرئيس، أن تتحدثوا إلى الصحافة بعد انتهاء هذه الجلسة.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالعربية): أود بداية أن أشكر السيد الهادي العنابي على عرضه التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وهو تقرير يقدم عرضا شاملا للحالة السائدة في البلاد ويعين التحديات التي ينبغي مواجهتها من أجل إنجاز عملية السلام بنجاح، بالإضافة إلى الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل التصرف بفعالية لمواجهة هذه التحديات.

ويؤيد وفد بلدي مقترح السيد العنابي بأن يجري نشر التقرير كل ٦٠ يوما من الآن فصاعدا.

وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلدي علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في المجال السياسي في تنفيذ الأحكام المتصلة بالحكم السديد.

ونود أن نشير هنا إلى ضرورة التعجيل بهذه العملية وذلك من أجل إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والإعمار الوطني والتنمية ووضعهما موضع التشغيل الفعال في أسرع وقت ممكن.

ولكن يتعين علينا أن نسلم بأن الحالة في سيراليون، وبسبب استمرار هشاشتها، لا تزال تبعث على القلق العميق، وعلى الخصوص فيما يتعلق بعدم الرغبة الواضحة لدى السيد سانكوه في التعاون في تنفيذ اتفاق السلام. وهنا نؤكد مجددا على التزام تونس بالتنفيذ الكامل والمبكر لأحكام هذا الاتفاق، الذي يقدم فرصة حقيقية لخلاص شعب سيراليون، الذي تحمل المشقات ولا يزال ضحية مأساة ذات أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة.

ويود وفد بلدي أن يُعرب عن قلقه العميق إزاء عدم احترام المتمردين لالتزاماتهم، التي تعهدوا بها طوعا في إطار اتفاق لومي. ونرى أن من الأساسي لهم، وبخاصة للسيد سانكوه وأعضاء حزبه، أن يضطلعوا بالوفاء بمسؤولياتهم تجاه شعبهم وبلدهم بحسن نية، لا سيما وأن السيد سانكوه يشغل الآن منصبا مسؤولا له أهمية قصوى في الحكومة.

وفي هذا الصدد، نعتبر أن من الضروري لمجلس الأمن أن يواصل ممارسة الضغوط على الأطراف المتمردة وأن يشير بصورة حازمة وقوية قدر الإمكان، إلى التزامه بعودة السلام والأمن والاستقرار إلى البلاد، وفقا لأحكام اتفاق لومي. ويصبح هذا الالتزام أكثر إلحاحا لأن العوائق التي توضع في طريق المعونة الإنسانية والعقبات التي تعوق تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى المناورات التي تعمل على إعاقة أنشطة

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والهجمات التي تُشن على أفراد البعثة، أصبحت أحداثا تتكرر بشكل يومي.

ويود وفد بلدي في هذا الصدد أن يشدد على الطابع ذي الصلة للخطوات التي اقترحها الأمين العام في الجزء السابع من تقريره، والتي تستهدف تهيئة مناخ الثقة والظروف اللازمة لتنفيذ مختلف جوانب عملية السلام. ومقترحات الأمين العام تستحق دعمنا الكامل، ويتعين علينا جميعا أن نبذل قصارنا من أجل وضعها موضع التنفيذ.

وتبدو الخطوات التالية بالنسبة لنا هي الأكثر إلحاحية في هذا الصدد ألا وهي: إنشاء قوة فعالة لحفظ السلام بسرعة في جميع أنحاء الإقليم؛ وتوفير المعدات اللازمة لجنود قوات حفظ السلام لكي تتاح لهم فرصة تنفيذ ولايتهم بصورة مناسبة ونيل المصداقية اللازمة؛ والاحترام الصارم لقواعد الاشتباك من جانب أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛ والتعجيل في نشر ضباط الشرطة في الميدان كما هو منصوص عليه في القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠)، وزيادة عدد أفرادهم، عند الاقتضاء، في ضوء الاحتياجات التي تبرز في هذا المجال؛ وزيادة المعونة المالية لسيراليون؛ وأخيرا، دعم مجلس الأمن للجهود التي بذلها رئيس مالي، السيد الفا عمر كوناري، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهذه الجهود تدلل على الأهمية التي تعلقها غرب أفريقيا، وأفريقيا عموما على الحالة في سيراليون.

ويرى وفد بلدي أن مسألة التنمية، ولا سيما حق شعب سيراليون في التنمية، ينبغي أن تكون أولوية من أولويات عملية السلام في سيراليون، نظرا للعلاقة الوثيقة بين التنمية والسلام الدائم، كما عبر عن ذلك وببلاغة الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

إن التركيز على التنمية في سيراليون سيسهم، في رأينا لا في التنفيذ الناجح لبرنامج تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم فحسب، بل سيساعد في توطين اللاجئين والمشردين في بلدهم وفي تقوية عزم وتصميم أبناء سيراليون ضد أي إغراء بالسير وراء قوى التدمير.

وبما أنه لا توجد أية ضرورة لدليل آخر على الصلة بين السلام والتنمية، وبخاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية، يبدو لنا أن من المناسب لمجلس الأمن أن يتوخى إدراج إشارة إلى هذه المسألة في قراراته وبياناته التي تتناول هذا النوع من الصراع.

كذلك أود أن أشكر سفير المملكة المتحدة على المعلومات المباشرة التي قدمها لنا والتي تتعلق بالرحلة التي قام بها مؤخرا إلى هذا البلد. وإنني أؤيد اقتراحه المتعلق بقيام رئيس المجلس بالإدلاء ببيان أمام الصحافة.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نود في المقام الأول أن نشكر السيد العنابي على المعلومات الوافية جدا التي قدمها لنا في عرضه لآخر تقارير الأمين العام.

ونحن ممتنون أيضا للمعلومات المباشرة التي تشاطرها وإياها السفير غرينستوك. فهذه المعلومات قدمت لنا صورة بليغة ودقيقة للحالة العامة في سيراليون.

ليس بمقدورنا أن نخفي حقيقة أن محتوى تقرير الأمين العام يعطينا سببا للقلق. فمما يتجلى منه هو الافتقار إلى الالتزام باتفاق لومي من جانب فوداي سانكوه، والجبهة المتحدة الثورية، وقوات المتمردين عموما. والافتقار إلى الالتزام يتخذ أشكالا محددة: أولا، استمرار الهجمات على المدنيين من جانب قوات المتمردين؛ وثانيا، ليس فقط استخدام لغة عدائية ضد وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بل أيضا أعمال العنف الخطيرة الموجهة ضد الأفراد والمعدات؛ وثالثا، البطء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبب انعدام تعاون المتمردين.

ونود أن نؤكد من جديد وبصورة قاطعة إدانتنا المطلقة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تضطلع بها قوات المتمردين. إن العفو العام الذي اتفق عليه في اتفاق لومي لا يشمل الجرائم التي ارتكبت بعد التوقيع عليه. وعلاوة على ذلك، فإن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا يمكن الإعفاء منها، لأنها تمثل إساءات ضد الضمير الجماعي للبشرية.

والهجمات التي تشن على أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون غير مقبولة. ولقد كنا ندرك منذ

البدء بأن أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يمكن أن يواجهوا بيئة معادية. وفي هذا السياق، نرى أن الفصل السابع من الميثاق وقواعد الاشتباك ينبغي تطبيقهما بصرامة بالغة. وبخلاف ذلك، ستعجز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن الوفاء بولايتها. وإننا لا نطالب بضمانات أمنية مطلقة، ولكننا لا نعتقد أن أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يجب أن يتعرضوا لمخاطر غير متناسبة. وهذا من شأنه أن يؤثر في نهاية المطاف على نجاعة البعثة

ونظرا للحالة التي جرى وصفها، فإن نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن ينبغي أن يطبق تطبيقا حازما. وفي هذا الصدد، نوافق على ما ذكره الأمين العام في نهاية الفقرة ٤٩ من تقريره بالنسبة إلى إمكانية النظر في اتخاذ تدابير لإنهاء البيع غير المشروع للماس. وفي هذا السياق، فإن العمل الاستثنائي الذي اضطلع به السفير فاولر في إطار نظام الجزاءات المفروض على يونيتا قد يكون مثالا هاما يحتذى.

فضلا عن الصعوبات التي يشير إليها تقرير الأمين العام يبين التقرير أيضا أن توسيع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدأ يسفر عن نتائج إيجابية. فتوزيع المساعدة الإنسانية تحسن داخل منطقة انتشارها، وكذلك حالة حقوق الإنسان. ونأمل أن يؤدي انتشار ٠٠٠ ١١ فرد من أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في أنحاء البلاد وبخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، إلى ترك أثر هام في تثبيت الاستقرار. ومرة أخرى نؤكد من جديد على أنه لكي يصبح الانتشار ممكنا فإن من الضروري للأطراف التي طالبت في اتفاق لومي بإنشاء وجود لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون - وأشير إلى المتمردين - أن تمتثل امتثالا تاما للالتزامات التي اضطلعت بها في تموز/يوليه ١٩٩٩ وأن تضمن أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة.

أخيرا، نود أن نعرب عن موافقتنا على الأولويات التي حددها الأمين العام في الجزء السابع من تقريره وهي: التنفيذ السريع لعملية نزع السلاح، وتوسيع بسط سلطة الدولة في أرجاء إقليم سيراليون، وعملية المصالحة الوطنية وإنشاء جيش محترف وقوة شرطة محترفة. ولكن وبغية تحقيق ذلك تمس الحاجة إلى التزام واضح بالسلم من جانب جميع الأطراف، وبخاصة من قوات المتمردين.

في الختام، أود أن أثير نقطتين: أولا، أننا نوافق على طلب السيد العنابي بتقديم تقرير الأمانة العامة كل ٦٠ يوما، بدلا من ٤٥ يوما. ونعرف أن إدارة عمليات حفظ السلام ليس لديها من الأفراد إلا قلة قليلة للاضطلاع بالمهمات التي أوكلناها إليها. ونعرف أيضا أنها تضطلع بعمل رائع، ونحن نشعر بالامتنان الكبير لهذا العمل.

أخيرا، أننا نوافق على العناصر التي سيتضمنها بيان يُدلي به الرئيس أمام الصحافة بحسب اقتراح السفير غرينستوك.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أريد أن أشكر السيد العنابي لا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم فحسب بل أيضا على ما بذله مع موظفيه من وقت وطاقة في محاولة أعطاء عملية الأمم المتحدة في سيراليون القدرة للاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الأمم المتحدة. إنها بعثة صعبة جدا، ويستحق أفرادها بالتأكيد دعمنا الكامل في الجهود التي يبذلونها. وأعتقد أنها من بين أصعب البعثات في الميدان اليوم وهي بعثة تستحق الاهتمام الكامل من جانب المجلس.

إنني أنظر بعين التقدير إلى عقد هذه الإحاطة اليوم، وأعتقد أننا جميعا يجب أن نثني على السفير غرينستوك لأنه اقتطع من وقته وذهب إلى سيراليون. ولا شيء يضاهي رؤية الحالة على الطبيعة. وأعتقد أنها حافلة بالمعلومات. وأنا كنت هناك قبل حوالي ستة أشهر. وليس بمستطاعكم أن تعودوا من رحلة كهذه ولا تعقدوا العزم على القيام بشيء من أجل المساعدة في التخفيف من الحالة. وإنني أتشاطر بالتأكيد وجهة نظر السفير غرينستوك بأن شعب سيراليون ملتزم بتحقيق السلام وهو سلام يستحقه بحق. وأرى أننا جميعا يتعين علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لمنحهم هذا السلام.

وأود أن أؤكد ما قاله الآخرون، وبالتأكيد ما ورد في تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي أدلى بها السيد العنابي. وأعتقد أن بيت القصيد هنا هو مشكلتان حقيقيتان. إحداهما عدم وفاء فوداي سانكوه بالتزاماته في عملية السلام. وتتفرع عن عدم الوفاء هذا مجموعة من المشاكل التي نتصدى لها. ولكن، وإلى أن يبدأ في الوفاء بالالتزامات التي قطعها، وكذلك الالتزامات التي قطعتها الجبهة المتحدة الثورية، فإن المهمة التي أوكلها

مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لن يتم الوفاء بها. وأود بالتأكيد أن أنضم إلى الأمين العام وإلى الآخرين في مناشدة فوداي سانكوه التقيد بالتزاماته.

عندما ننظر إلى تقرير الأمين العام نرى أنه واضح جدا بشأن إثارة شكوك جدية حول التزام فوداي بالتنفيذ المخلص لاتفاق السلام. وهو يتحدث عن العقبة الرئيسية أمام بسط سلطة الدولة بأنها تتمثل باستمرار رفض الجبهة المتحدة الثورية توفير إمكانية الوصول. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن نكون واضحين إزاء ذلك قدر الإمكان، سواء في مناقشاتنا الخاصة معه أو مناقشاتنا بصورة علنية. وعلى نفس المنوال، أؤيد تأييدا تاما الاقتراح الذي قدمه السفير غرينستوك بالإدلاء ببيان صحفي يتضمن طلبا إلى فوداي سانكوه والجبهة المتحدة الثورية، بالوفاء بالتزاماتهما.

المشكلة الثانية التي نواجهها هناك تتمثل في حقيقة أن عملية الأمم المتحدة لا تزال تتعثر ولا تسير على قدم وساق. وما من أحد يتحمل هذا الخطأ على وجه الخصوص. إنها فقط عملية طويلة. فالأمم المتحدة تحتاج إلى شهور عديدة لتوسيع ولاية مثل الولاية التي أناطها بها المجلس. وأرى أنه يتعين علينا جميعا أن نفعل المزيد داخل حكوماتنا، وفي المنطقة، من أجل توفير الموارد التي تمكن البعثة من الانتشار انتشارا كاملا. ولا أعتقد أن أحدا منا يريد أن يرى الجبهة المتحدة الثورية تقوم مرة أخرى بنزع أسلحة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، بدلا من أن يتم العكس. ولذا فإنني أشيد بالحكومة البريطانية لدعوتها إلى عقد مؤتمر للمانحين في نهاية هذا الشهر. ولي وطيد الأمل بأن نائبة الأمين العام ستتمكن من حضوره.

وإلى أن تصبح لدينا قوة حفظ سلام كاملة في الميدان هناك، سيكون من الصعب جدا عليها أن تنفذ ولايتها، ناهيك عن التغلب على المشاكل المستمرة التي تحدث هناك.

وأود أن أعلن أيضا تأييدي لشيء آخر قاله الآخرون. أعتقد أن علينا أن ننظر في قيود السفر المفروضة على قادة الجبهة المتحدة الثورية. ونعتقد اعتقادا جازما أن هؤلاء القادة ينبغي ألا يتمتعوا بالسفر إلا بعد الموافقة المسبقة للجنة الجزاءات. وجدول التنقلات الأخير للسيد فوداي سانكوه أثار دهشة وفدنا على الأقل وأعتقد أنه أدهش عددا من أعضاء الوفود الأخرى في مجلس الأمن. وأعتقد أن علينا أن نكرر الإعراب عن التزامنا في هذا الشأن، وربما قمت بتأكيد ذلك في البيان الصحفي، إذا وافق الآخرون، بغية تذكير الدول الأعضاء بأن هناك قيودا على سفر بعض هؤلاء القادة.

أخيرا، سأشدد على حالة حقوق الإنسان في سيراليون، خاصة فيما يتعلق بالنساء والبنات والأطفال الجنود. وهي واحدة من أشد الحالات فظاعة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وأعتقد أن علينا أن نتذكر ذلك حينما ننظر في إمكانية المساهمة في الصندوق الاستئماني أو في مساعدة الأمم المتحدة في التعبئة. وتلك حالة خطيرة جدا. وكما قال السفير غرينستوك، فإن العالم يركز على جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن الاختبار الحقيقي في هذه اللحظة هو ما إذا كانت سيراليون ستنجح أم لا. وهو اختبار تقع علينا مسؤولية مساعدة الأطراف على النجاح فيه.

السيد فاموس ـ غولدمن (كندا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر السيد العنابي على إحاطته الوافية، وشأننا شأن المتكلمين السابقين، لا يوجد لدينا اعتراض على تمديد فترة الإبلاغ. وأود أيضا أن أشكر السفير غرينستوك على إطلاعه لنا على انطباعاته بصراحة شديدة صباح اليوم.

إن التقدم المتواضع المحرز في تنفيذ اتفاق لومي وفي إنشاء مختلف الهيئات لتلك الغاية، لا سيما لجنة توطيد السلام والحقيقة والمصالحة، مشجع بعض الشيء.

ويسرنا بوجه خاص أن الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون تحسنت بأكبر درجة في مناطق نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويؤكد ذلك أن التزام القوات الصارم بولاية قوية يمثل أفضل إسهام يمكن للمجلس أن يقدمه لأمن الأفراد.

ومن المهم للغاية أن توفر البلدان المساهمة بالقوات لوحداتها معدات تكفي لتطبيق ولايتها وقواعد الاشتباك التي تتضمنها بالكامل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق أعمال العدوان المتفرقة والتدخل المنظم الذي تقوم به عناصر التمرد السابقة ضد أفراد الأمم المتحدة وأفراد العمل الإنساني. ويقلقنا أنه، بدون توافر

قاعدة موارد كافية، قد تتناقص قدرة البعثة على حماية المدنيين مع استمرار المواجهات في المستقبل.

وتظل كندا تشعر بالقلق إزاء تواتر الأنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني، خاصة الانتهاكات التي ترتكبها عناصر جيش سيراليون السابق في منطقة بورت لوكو. وعلى جميع الأطراف في سيراليون واجب كفالة حماية المدنيين والعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا، وينبغي لتلك الأطراف أن تتذكر أن أحكام العفو في اتفاق لومي لا تنطبق على الجرائم المرتكبة بعد توقيعه.

ويجب على جميع الأطراف الامتناع عن اعتراض حرية تنقل الناس والسلع، خاصة أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأفراد العمل الإنساني، باستخدام حواجز الطرق غير المشروعة. وتشعر كندا ببالغ القلق إزاء الأنباء التي تقول إن الجبهة المتحدة الثورية قد شرعت في زرع الألغام الأرضية قرب بندو، حيث يرجح أن الهدف من ذلك هو اعتراض نشر البعثة في تلك المنطقة. ومن شأن ذلك أن يمثل انتهاكا أساسيا وخطيرا لاتفاق لومي.

وكما أعرب المجلس في بيانه المؤرخ في ٨ آذار/مارس، يتعين على الجبهة المتحدة الثورية وقائدها فوداي سانكوه تقديم دليل ملموس على التزام الجبهة بعملية السلام، وذلك بسبب عدم كفاية امتثال تلك الزمرة لأحكام اتفاق لومي. وتحديدا، يجب على الجبهة أن تفصح عن عدد المحاربين الموجودين تحت إمرتها، كما فعلت الفصائل المسلحة الأخرى، وأن تعيد العتاد الذي استولت عليه من الكتيبة الغينية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال كمين نصبته في ١٠ كانون الثاني/يناير. ويجب على السيد سانكوه، من جانبه، أن يحترم أحكام حظر السفر الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٧١ (١٩٩٨) ويمتنع عن الإدلاء بالبيانات العلنية المعادية ضد البعثة، حيث أن تلك البيانات تؤدي، على أقل تقدير، إلى تقويض الثقة في عملية السلام.

وإذا كان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يحرز تقدما تدريجيا بوجه عام، لا يمكن قول الشيء نفسه عن الأجزاء الشمالية والشرقية من سيراليون التي لا تزال خاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية. إن أعمال المعارضة التي تقوم بها الجبهة تعيق الوصول الإنساني إلى زهاء ٢,٦ مليون من أهل سيراليون الذين أضرت بهم الحرب وتحبط مساعي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الرامية إلى رصد عمليات عودة اللاجئين وتيسيرها. ونحن نحث جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

أخيرا، نتفق مع عناصر البيان الصحفي التي اقترحها السفير غرينستوك، بما في ذلك العنصر الذي أضافته السفيرة سودربيرغ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشارك غيرنا الإعراب عن الامتنان للسيد العنابي والسفير غرينستوك. ونحيط علما بإحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق لومي وفي نشر وحدات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مناطق متعددة من البلد، بما في ذلك المناطق التي لم ينشر فيها في وقت سابق حفظة سلم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يساعد توسيع وجود الأمم المتحدة في التعجيل بعودة الحياة الطبيعية إلى جميع مواطني سيراليون. ونعرب عن امتناننا لحكومة نيجيريا لما أظهرته من مرونة فيما يتعلق بمسألة تمديد مواعيد بقاء المفرزة النيجيرية في سيراليون، مما يجعل من الممكن تفادي حدوث فراغ في مجال كفالة الأمن ولإنشاء الظروف المؤاتية لبناء وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وفي الوقت نفسه، ينتابنا القلق إزاء ما جاء في أجزاء التقرير التي تشير إلى وجود اتجاه خطير نحو تصاعد التوتر بين مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية والأفراد العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في الميدان، وقد تبدى ذلك في حوادث وضعت خلالها عقبات أمام حرية تنقل أفراد البعثة وتم الاستيلاء فيها على أسلحة من الأفراد العسكريين في البعثة.

ونسجل أن تلك الأعمال غير المشروعة تستند إلى نفس المنطق الذي يحكم البيانات العلنية العدائية التي يدلي بها قائد الجبهة المتحدة الثورية ضد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ونحن نعتقد أن من الملائم أن يوجه المجلس تحذيرا إلى السيد سانكوه بشأن مسؤوليته الشخصية عن العواقب غير المنظورة التي قد تستتبعها

تلك الأحداث. ويجب أن تعاد الأسلحة إلى حفظة السلم. ووضع العقبات أمام تنفيذ ولاية البعثة أمر لا يمكن قبوله.

وتؤيد روسيا رأي الأمين العام فيما يتعلق بأربعة مجالات ينبغي تركيز الجهود فيها الآن للمضي قدما بعملية السلام في سيراليون، والمجالات هي: بسط سلطة الدولة لتعم كل إقليم البلد، بما في ذلك أنشطة إنفاذ القانون؛ والمصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية؛ وإعادة بناء قوات الأمن الوطنية. ونحن على اقتناع بأن التقدم على كل من هذه المسارات لن يكون ممكنا إلا بتوافر ظروف التعاون بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية وسائر القادة والجماعات في سيراليون، فهم جميعا يتحملون في نهاية المطاف المسؤولية الأساسية عن إعادة السلم إلى البلد.

إننا ندعو تلك الجهات إلى التعاون بنشاط مع بعضها البعض ومع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ اتفاق لومي. ونشدد على أن هذا العامل بالتحديد عامل حاسم بالنسبة لمواصلة الدعم الدولي لعملية السلام في سيراليون. وروسيا على استعداد، بناء على ذلك النهج، لمواصلة تقديم المساعدة إلى جهود حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن في الوقت الحاضر، بلغنا مرحلة متقدمة في المفاوضات مع الأمانة العامة حول تخصيص وحدة دعم جوي روسية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وفي الإعراب عن ارتياحنا للمستوى العالي من مشاركة المجتمع الدولي في تسوية الصراع في سيراليون، نلاحظ بوجه خاص ما اضطلع به في هذا السياق قادة دول المنطقة من دور تتعذر الاستعاضة عنه، والسياسة النشطة والبناءة للرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس كوناري رئيس مالي، وهي أمور أعطت زخما كبيرا للجهود الرامية إلى تعزيز السلام.

وختاما، أعرب عن تأييدي لعناصر البيان الرئاسي التي اقترحها السفير غرينستوك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبنغلاديش.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل. ونحن نوافق على الخطوات التي حددها لنجاح عملية السلام ومع ملاحظاته الواردة في التقرير.

ونود بوجه خاص أن نشكر السفير غرينستوك على بيانه الذي أدلى به في بداية المناقشة، والذي أشركنا به في تجربته المباشرة فيما يتعلق بالحالة كما هي عليه الآن في سيراليون.

وترى بنغلاديش أن تقدما عاما قد أحرز في سيراليون، على الرغم من الصعوبات التي لا تزال قائمة. ونحن سعداء بالدور الذي اضطلعت به البلدان الإقليمية في تيسير تنفيذ اتفاق لومي للسلام. وعلى وجه الخصوص، الدور الذي اضطلع به الرئيس كوناري رئيس مالي، أولا في عقد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذ المشتركة في ٢٤ كانون الثاني/يناير، ثم الاجتماع الخاص في ١ و ٢ شباط/فبراير.

ومع ذلك، كما ذكر الأمين العام في تقريره، من الواضح أنه لا يزال يتعين فعل الكثير لتعزيز عملية السلام في سيراليون. ولدينا عدد من الشواغل. وتقع في خمس مجالات واسعة.

أولا، فيما يتعلق بنشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كانت هناك تقارير عن عرقلة قوات البعثة، والاستيلاء على أسلحة من قوات البعثة ورفض الجماعات المتمردة التعاون مع البعثة، وخاصة العناصر التابعة للجبهة المتحدة الثورية. وهذا أمر غير مقبول كلية. ويجب أن تكون لدى البعثة حرية الحركة. ويجب على جميع الأطراف أيضا أن تتعاون تعاونا كاملا مع البعثة أثناء انتشارها والاضطلاع بولايتها.

ونرى أن الإنشاء المبكر لبعثة موثوقة لحفظ السلام في جميع أرجاء البلد هو وحده الذي يمكن أن يهيئ ما هو أساسي من الأحوال الأمنية ومناخ الثقة للنجاح في اختتام عملية السلام. وبما أن جزءا كبيرا من قوات البعثة المنشورة هو في الواقع قوات كانت مع بعثة فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد يكون من المهم للسيد العنابي أن يعلق عن المدى الذي كان فيه إدماج قوات فريق المراقبين التابع للجماعة في عمليات البعثة سلسا وفعالا.

ثانيا، لا يزال هناك شاغل خاص بشأن نوايا وأنشطة الجبهة الثورية المتحدة، وخاصة زعيمها السيد سانكوه. إذ سرعان ما تعهد بالتزامه التام بعملية السلام، ولكن أعماله نادرا ما طابقت أقواله. وفي الشهور الأخيرة كانت أنشطته وأنشطة الجبهة المتحدة الثورية مريبة بوجه خاص. ولم تقدم الجبهة الثورية بعد قائمة بمقاتليها، وسلمت كمية قليلة للغاية من أسلحتها. ونفهم أنها تملك قوة كبيرة يمكن أن تقوض السلام في أي وقت. ونرى أن على المجلس أن يكون مستعدا لاتخاذ تدابير معينة لإجبار السيد سانكوه والجبهة المتحدة الثورية على الامتثال التام لاتفاق لومي للسلام. وبصفتي رئيسا للجنة جزاءات سيراليون، أبذل قصاري جهدي لإنفاذ الجزاءات المفروضة على السيد سانكوه وزملائه.

ثالثا، إن البطء في عملية التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يزال يشكل شاغلا. وقد ذكر الأمين العام في تقريره أن البطء في نشر بعثة الأمم المتحدة والجوانب الإدارية المتصلة بتشغيل المعسكرات والافتقار إلى تحديد موعد واقعي مستهدف وإلى الوعي بطرائق تنفيذ برنامج التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كل هذه الأمور ظلت تشكل عوائق في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن تحسين هذه الأمور ستكون له فائدة، فإن نجاح البرنامج سيتوقف في نهاية المطاف على قدرة حكومة سيراليون، عن طريق لجنتها الوطنية للتجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، على بذل جهودها لتنفيذ جميع جوانب برنامج التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي سيكون أمرا هاما.

وفي هذا الصدد، من المهم أيضا، كما أشار الأمين العام، معالجة مسألة إعادة هيكلة قوات الشرطة والقوات المسلحة. ولا يمكن تنفيذ برنامج حقيقي للتجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا من خلال عملية وطنية، تحت سلطة موثوق بها وبمشاركة من جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل السيد العنابي عما إذا كان يرى أن هناك إمكانية قريبة أو إمكانية متوسطة الأجل لأن تصبح شرطة سيراليون قوة فعالة. هل هناك أي إمكانية لنشرها في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؟

رابعا، إن بسط سيطرة الدولة على أراضي سيراليون مسألة لازمة للسلام الدائم. وهذا الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بنقطتي السابقة. وما لم تتحقق لحكومة وطنية منتخبة ديمقراطيا السيطرة الإدارية على جميع المحافظات، بما في ذلك المحافظات الشرقية والشمالية، وكذلك على الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك استغلال موارد البلد الاستراتيجية، لا يمكن أن تكون هناك عملية ناجحة لنزع السلاح والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإنهاء التنجيم غير القانوني عن الماس والموارد الأخرى التي ظلت تدعم قدرة المتمردين السابقين على تجديد أعمالهم العدوانية. وبعثة الأمم المتحدة، كما وردت الإشارة إلى ذلك على نحو صائب في التقرير، ليست لديها ولاية بأن تتدخل لمنع الأنشطة الاقتصادية غير القانونية. وأعتقد أن المجلس يمكن أن ينظر في هذا التقييد بصورة أدق في المستقبل.

وخامسا وأخيرا، إن استمرار انتهاك حقوق الإنسان للسيراليونيين، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وتدهور الحالة الإنسانية في البلد، من الأمور المثيرة للقلق. وتدل التقارير الأخيرة الواردة على أن المتمردين ارتكبوا أعمالا وحشية بالقرب من المناطق التي نشرت فيها بعثة الأمم المتحدة، على ما يتمتع به المتمردون من إفلات نسبي من العقاب. وظل الموظفون الإنسانيون أيضا يواجهون العراقيل ولا تصل المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين. ونعتبر أن هذه من الأولويات التي ينبغي أن ينظر فيها المجلس.

وختاما، اسمحوا لي أن أشكر السيد العنابي على عرضه الممتاز. ونحن نتفق معه بشأن الاقتراح الرامي إلى تمديد فترة التقرير الدوري من ٤٥ إلى ٦٠ يوما.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

طلب ممثل سيراليون أن يعطى الكلمة. وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر من خلالكم، سيدي، المجلس على إتاحته لنا الفرصة لنتكلم في جلسة المجلس هذه عن الحالة في سيراليون. ويسعدنا أن نراكم، سيدي. وأود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر وأن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة. ونرى أن هذه الجلسات مفيدة كمقياس للإهتمام الذي يوليه

المجلس والمجتمع الدولي بأسره لمحنة شعب سيراليون وأمله القوي في السلام الدائم.

وأرجو أن تسمحوا لي أن أشيد بسلفكم، ممثل الأرجنتين، على إدارة دفة عمل المجلس في الشهر الماضي.

ويود وفدي أيضا أن يدلي بكلمة ترحيب بالسفير غرينستوك، الذي عاد للتو من سيراليون. أود أن أشكره بإخلاص على تقديمه لأعضاء المجلس تقييما مشرقا وصريحا للحالة الراهنة في بلدنا. وكانت ملاحظاته غير رسمية ولكنها إضافة موثوقة لتقرير الأمين العام. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أشيد بالمملكة المتحدة على إرسالها هذا الوفد الرفيع المستوى لتقييم الحالة ميدانيا. وهذه المبادرة الأخيرة من حكومة المملكة المتحدة مبادرة نموذجية وجاءت في أوانها، وخاصة في سياق ماينبغي عمله في تيسير عملية السلام.

اسمحوا لي بأن أقول بضع كلمات للسير جيرمي عن أحد مواطنيه. منذ أسابيع قليلة أتيحت لي فرصة السفر مع المفوض السامي بنغولد، الذي يحلو لشعب سيراليون أن يطلق عليه لقب "الرئيس كومراباي". ذهبنا إلى بو وبوجيهون وكينيما. واسمحوا لي بأن أعرب عن شكرنا له. ونحن نفهم أنه سيترك منصبه. لقد أدى عملا ممتازا، ونحن نتمنى له الخير في عمله الجديد.

لقد لاحظنا التقرير الأخير للأمين العام، والإحاطة الإعلامية بآخر المعلومات التي قدمها شفويا إلى المجلس السيد العنابي هذا الصباح، ونحن نشكره على توضيحه. ونعترف بالنتيجة العامة التي مؤداها أن عملية السلام في مجملها لا تزال بطيئة، وأنه لم يحدث تقدم كبير في نزع السلاح في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد. وإن حكومة سيراليون أعربت باستمرار عن التزامها بجميع جوانب عملية السلام. ومما يؤسف له، كما ذكر السفير غرينستوك هذا الصباح؛ أننا لا يمكننا أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للطرف الآخر في اتفاق لومي للسلام. والواقع أن إصبع الاتهام ينبغي أن توجه إلى العقبة الكأداء الأساسية التي تقف في طريق عملية السلام.

لهذا، نرحب بتقييم الأمين العام بأن شكوكا خطيرة تظل قائمة حول التزام الجبهة المتحدة الثورية بعملية السلام. والأحداث على أرض الواقع - كما سمعنا من السير جيرمي - وبعض الأقوال التي قالها زعماء الجبهة المتحدة الثورية، تبرر في رأينا الملاحظات - بل بالفعل النتيجة - الواردة في التقرير بأنه ينبغي للجبهة المتحدة الثورية أن تتخذ فورا تدابير مقنعة لتبديد تلك الشكوك. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدليتم به، سيدي الرئيس، إلى الصحافة في الأسبوع الماضي بالنيابة عن المجلس. وفي رأينا أنه كان بمثابة رسالة واضحة إلى السيد فوداي سانكوه لكي يأخذ نزع السلاح مأخذ الجد وقد حان الوقت لذلك. ومما يشجع شعب سيراليون هذا النهج الذي من الواضح أنه يكمل أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على أرض الواقع.

أود أن أضيف أن شعب سيراليون يرحب أيضا بالموقف الحازم الذي اتخذه الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، السفير أولو أدينجي، بشأن مجابهات السيد سانكوه مع الأمم المتحدة.

وكجزء من تدابير الحكومة لبناء الثقة، قام الرئيس كبه مؤخرا بأول زيارة في سلسلة زياراته في إطار حملة نزع السلاح إلى أجزاء عديدة من البلاد. فقد زار بو وبوجيهان وكينيما. وقد أراد أن يساعد على كسر دائرة الريبة والاعتقاد الخاطئ. وأود أن أركز على عبارة "الاعتقاد الخاطئ"، لأن هناك بعض الاعتقادات الخاطئة بشأن عملية نزع السلاح كلها. وشرح أيضا منافع نزع السلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة اندماجهم. وفي المناطق التي زارها، واستجابة لندائه، وقعت ممارسة مؤثرة لنزع السلاح من جانب قوات الدفاع الوطني ولم تكن مجرد ممارسة رمزية. وأخبرتنا تلك القوات برغبتها في نزع السلاح نزعا تاما سريعا بما يعود بالنفع على السلام في بلدنا ودللت على تلك الرغبة أيضا. وقد كنا نأمل في أن تقوم الجبهة المتحدة الثورية وغيرها، ليس فقط بمجرد الرد بالمثل، وإنما أيضا بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاق لومي للسلام.

لقد طالب الرئيس كبه كل المحاربين، حيثما كانوا، بأن ينزعوا سلاحهم لمصلحة أمتهم. وطالب جميع القادة بحث رجالهم ونسائهم الذين يحملون السلاح على المشاركة في نزع السلاح والتسريح والاندماج. وطالب الرئيس كل الذين يقولون "لا حرب بعد الآن في سيراليون"، ولكنهم يرفضون نزع السلاح، بأن ينزعوا تهديد الحرب، أي الأسلحة. ونحن نأمل أن يكون السيد سانكوه وغيره قد سمعوا الرسالة وبدأوا باتخاذ خطوات

فورية لقبول هذه المطالبة. ونأمل أيضا أن يستمع هو والآخرون إلى الرسالة التي ستصدر عن هذا المجلس اليوم. إن السيد سانكوه لا يجوز له أن يبقي على الأمة كلها رهينة. ونحن نعلم أن آلافا من المحاربين السابقين في الجبهة المتحدة الثورية مستعدون لنزع السلاح وراغبون فيه.

إن نزع السلاح والتسريح مسألتان ما زالتا تتمتعان بالأولوية القصوى في جدول أعمال السلام. ونزع السلاح والتسريح مرتبطان ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن في سيراليون، وحماية حقوق الإنسان، والتدفق دون عائق للإغاثة الإنسانية إلى ضحايا حرب التمرد، وبطبيعة الحال بقدرة الدولة على التركيز على إعادة التأهيل وإعادة بناء الاقتصاد وجوانب الحياة وسبل معيشة الأمة الأخرى.

إن موسم الزراعة يقترب بسرعة. والمزارعون يريدون العودة إلى مزارعهم لينتجوا الغذاء الذي يغذون به شعبهم. فكيف نتكلم عن المصالحة الوطنية بينما يتمسك المحاربون بأسلحتهم؟ كيف نتوقع من ضحايا الأعمال الوحشية أن يعفوا، بينما يبقى مرتكبو تلك الأعمال محتفظين بأسلحة الحرب؟ وفي هذا الشأن لا نزال نؤيد رأي الأمين العام بأن هناك حاجة عامة واضحة إلى اتفاق جميع العناصر ذات الصلة على موعد مستهدف واقعي لإكمال نزع سلاح جميع المحاربين وتسريحهم. ونوافق على أنه يجب، كخطوة أولى، أن توفر الجبهة المتحدة الثورية، كمسألة ذات أهمية، معلومات كاملة عن عدد المحاربين التابعين لها وتحت قيادتها، وأن تكفل امتثالهم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. إننا بحاجة ماسة إلى موعد مستهدف لنزع السلاح والتسريح. ولا يمكن للعملية ولا ينبغي لها أن تمتد إلى ما لا نهاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى زملائي.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي ليرد على بعض التعليقات التي أبديت هنا وعلى الأسئلة التي طرحت.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): سأبدأ بالأسئلة التي طرحها سفير هولندا. فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ٢٦ من التقرير إلى بدء تنفيذ برنامج محلي للتأهيل والإدماج في الشهر الماضي، فإن هذا يتعلق بعدد من البرامج التي تتضمن التدريب على مهارات مهنية وإتاحة فرص عمل عن طريق النهوض بمشاريع صغيرة ومنح ائتمانات للمشاريع الصغيرة، وبرامج تعليم مكثفة وبرامج تستهدف التشجيع على تعلم القراءة والكتابة، وأيضا برامج العلاج النفسي الاجتماعية للناس الذين ربما تعذبوا أثناء الحرب الأهلية. وهذه المشاريع من المقرر تمويلها عن طريق البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي.

فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ٤٨ إلى إنشاء آليات تتيح لحكومة سيراليون وشعبها جني ثمار استغلال الموارد الاستراتيجية للبلد، أعتذر عن كون الجملة مقتضبة إلى حد ما. إن ما تعنيه حقا - وهذا شيء يشارك فيه الجميع - هو أننا نود كثيرا أن نرى الثمار، التي لا تزال تجمع من استغلال الماس وتستعمل الآن في إشعال الحرب، مستخدمة لدعم عملية السلام وعملية التنمية والتعمير.

إن لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير الوطني والتنمية، التي يرأسها فوداي سانكوه، أنشئت رسميا، لكن المشكلة أنها لم تبدأ العمل فعلا. وهي لم تضع حتى الآن خطة عمل أو برامج عمل مناسبة. ولم تبدأ المتابعة بشأن جهود الحكومة فيما يتعلق بفرض الضرائب والتدابير التشريعية وغيرها التي يحتاج إليها للإشراف على أنشطة استغلال الماس لكفالة أن توضع تلك الموارد بشكل فعال في دعم عملية السلام وعملية التعمير.

وردا على الأسئلة التي طرحتها سفيرة جامايكا فيما يتعلق باللجنة الوطنية المعنية بالموارد الاستراتيجية، فإنني غير متأكد إذا كانت إشارة سفيرة جامايكا إلى جلسات الاستماع تعني جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة نفسها - ولقد أشرت إلى أن اللجنة لم تبدأ عملها - أو تعني جلسات الاستماع التي عقدت مؤخرا في برلمان سيراليون. ولقد دعي كل من فوداي سانكوه وجوني بول كوروما إلى حضور جلسات الاستماع التي عقدها البرلمان الوطني. وإن السيد كوروما حضر الجلسات حسبما طلب البرلمان، ولكن السيد سانكوه لم يحضر ولم يستجب للدعوة التي وجهت إليه.

وفيما يتعلق بنشر أفراد الشرطة المدنية، نأمل كما يذكر أعضاء المجلس - بنشر حوالي ٦٠ ضابط شرطة مدنية. ولا بد لي أن أقول أن لدينا في هذه

المرحلة عروضا ربما بلغ عددها نصف ذلك العدد. ونحن لذلك نرحب بتلقي عروض إضافية، وسنبدأ بطبيعة الحال بنشر ضباط الشرطة المدنية الذين يأتون من بلدان قدمت هذه العروض على أساس أننا نحتاج إلى الحفاظ على توزيع جغرافي مقبول في هذا الصدد. لذلك سنبدأ بعملية نشرهم قريبا ونأمل في أن نتلقى في غضون ذلك عروضا إضافية من دول أعضاء مهتمة.

وأعربت سفيرة جامايكا أيضا عن القلق إزاء انسحاب منظمتين إنسانيتين من كابالا ومن موقع آخر في الجزء الشمالي من البلاد. ولئن كان صحيحا أن هاتين المنظمتين انسحبتا نتيجة هجمات شنتها عليهما عناصر الجبهة المتحدة الثورية بتاريخ ٧ أيار/ مايو، فإن زملائي في عملية المساعدة الإنسانية سألوني أن أشدد على أن العمليات الإنسانية المنشأة مؤخرا في ماكيني ما زالت مستمرة، وأن العمل يجري لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية حيثما أمكن.

وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحتموها سيدي بشأن إدماج فريق المراقبين العسكريين فإننا تتوفر لدينا حاليا ثلاثة بلدان من الجماعة الاقتصادية كانت ستشارك في فريق المراقبين العسكريين وتقدم الآن قوات إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وهي: نيجيريا وغينيا وغانا. وكما تعلمون، انضمت في المرحلة الابتدائية كتيبتان نيجيريتان إلى قوات بعثة الأمم المتحدة. والعمل جار أيضا لتيسير انضمام كتيبتين إضافيتين أخريين وسرية دبابات إلى قوات البعثة. ولقد انضمت إليها كتيبة من غانا وكتيبة من غينيا. ونعمل بنشاط مع هؤلاء المساهمين بقوات، سواء هنا أو في الميدان، بغية كفالة التعويض عن النقص الحاصل في العتاد في أسرع وقت ممكن، حتى تصبح هذه القوات مجهزة بالكامل للاضطلاع بالمهام التي يوكلها إليها مجلس الأمن.

واعتقد أن الوحدة التي كان انضمامها أقل سلاسة هي الكتيبة من غينيا التي لم تنتشر بالسرعة المتوخاة. وتعلمون أن هذه الكتيبة عندما كانت في طريقها إلى الانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، سمحت لعناصر الجبهة المتحدة الثورية أن يأخذوا جزءا كبيرا من أسلحتها وعتادها. فنحن إذن نعمل على حل جميع هذه المسائل في محاولة لتحسين قدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على التصدي للتحديات الماثلة أمامها.

أما فيما يتعلق بشرطة سيراليون، فالحقيقة أن أنشطتها تظل مقتصرة على الجزء الغربي من البلاد. وقوة الشرطة في سيراليون عانت كثيرا من الحرب، وليس من السهل إعادة تشكيل قوة شرطة. ومع ذلك، فإن أفراد الشرطة ناشطون في الجزء الغربي من البلاد، فضلا عن فريتاون وهم يفتقرون جدا إلى العتاد اللازم وإلى مرافق أخرى يحتاجون إليها للاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم. وأي دعم يقدمه فرادى المانحين يلقى التقدير الكبير.

ونأمل أنه فيما تتحسن إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء البلاد وتتحسن الظروف الأمنية، ستتمكن الشرطة من زيادة انتشارها بمساعدة برنامج المساعدة الهام الذي تقدمه قوة شرطة الكمنولث ويقدمه مستشارو الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة الذين سينتشرون لدعم شرطة سيراليون وإرشادها في أعمالها.

وأود أن أشكر أعضاء المجلس على تفهمهم وتأييدهم فيما يتعلق بفترة تقديم التقارير. وسنقدم إذن بموافقة المجلس، التقرير المقبل إلى المجلس بتاريخ ٧ أيار/ مايو، أي تماما بعد ٦٠ يوما من التقرير الأخير الذي قدمناه. وسنفعل ذلك على أساس أننا دائما مستعدون لأن نقدم بانتظام آخر المستجدات أو الإحاطات الإعلامية شفويا إلى المجلس بشأن أية تطورات هامة قد تطرأ.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي في الختام أن أذكر أن السيد ميه، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام يضطلع حاليا بمهمة هامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التحضير لنشر العملية التي أذن المجلس بها في نهاية الشهر الماضي - وسيقوم أيضا بزيارة فريتاون كجزء من رحلته الراهنة في أفريقيا. ونتوقع أن يصل إلى هناك في نهاية الأسبوع. وهدف الزيارة أن يطلع بنفسه على عمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والاجتماع مع جميع الأطراف المعنية والنظر فيما يمكننا جميعا أن نفعله لتعزيز عملية السلام وتحسين فرص نجاحها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد العنابي على رده على شتى الأسئلة التي أثيرت خلال مناقشتنا هذا الصباح وبعد الظهر. وأعتقد أن بوسعنا أن نتفق على الإجراءات التالية.

أولا، بوسعنا الاتفاق على بيان أدلي به للصحافة، عقب انتهاء مناقشتنا، وسأحدد عناصره الآن. ثانيا، بوسعنا الاتفاق على تمديد فترة تقديم التقارير المرحلية من ٤٥ يوما إلى ٦٠ يوما. ومثلما قال السيد العنابي، فإن التقرير المقبل عن سيراليون سيقدم، إذا، بتاريخ ٧ أيار/ مايو.

وربما أمكنني عند هذه النقطة تحديد عناصر البيان الصحفي. وكما ذكر كثير من الممثلين، فإن السفير غرينستوك حدد، أثناء عرضه، أربعة عناصر، وحددت السفيرة سودربيرغ بعد ذلك في بيانها عنصرين يمكن إدراجهما في البيان الصحفي.

ومن ثم، نقول إن أعضاء مجلس الأمن يؤيدون، بوجه عام، النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (S/2000/186). والنقطة الثانية أن أعضاء المجلس يعلقون أهمية كبيرة على تنفيذ جميع جوانب اتفاق لومي للسلام في وقت مبكر ويشيدون بجهود الممثل الخاص للأمين العام السيد أولوييمي أدينيجي، وجهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل تحقيق ذلك الهدف. والعنصر الثالث هو أن أعضاء مجلس الأمن يعربون عن خيبة أملهم بصفة خاصة إزاء بطء التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

والعنصر الرابع هو أن أعضاء المجلس يهيبون بجميع الموقعين على اتفاق لومي، ولا سيما برئيس اللجنة سانكوه وبالجبهة المتحدة الثورية، بأن يؤكدوا من جديد التزامهم الملموس بعملية لومي للسلام ويبرهنوا عليه من خلال السماح ببسط سلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون، بالتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومع فريق الأمم المتحدة بأسره، ومن خلال إصدار التعليمات إلى أعضاء الجبهة المتحدة الثورية بنزع أسلحتهم وتسليم جميع الأسلحة، بما في ذلك أسلحتهم الثقيلة وما لديهم من ألغام ومعدات مضادة للطائرات.

والعنصر الخامس هو أن أعضاء المجلس يحثون الدول الأعضاء على التطبيق الدقيق لحظر السفر المفروض من جانب المجلس، ويذكرون زعماء سيراليون بالتزامهم بالحصول على اعفاءات من الحظر قبل السفر إلى الخارج، ودون استثناء. والعنصر الأخير هو أن أعضاء المجلس يرحبون بالمؤتمر المقبل للمانحين الذي سيعقد في لندن في ٢٧ آذار/ مارس ويحثون الدول الأعضاء على المشاركة فيه وعلى تقديم مساهماتها السخية لعملية السلام وجهود التنمية في سيراليون.

تلك هي العناصر التي يمكن إدراجها في البيان الصحفي بعد اختتام جلستنا. وآمل أن تكون مقبولة من الجميع.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥